التقرير السنوي الثاني عشر لعام 2020

للجنة حقوق الإنسان العربية

(لجنة الميثاق)

بموجب المادة (48) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان

الفهرس

المحتوى	الصفحة
تقديم	5-4
المقدمة	6
ولاية لجنة حقوق الإنسان العربية	8-7
الدول العربية والميثاق العربي لحقوق الإنسان	9
حالة تقديم التقارير من الدول الأطراف	11-10
وضع لجنة حقوق الإنسان العربية	13-12
مساهمات لجنة حقوق الإنسان العربية	16-14
مشاركات لجنة حقوق الإنسان العربية	18-17
الخاتمة	22-19
قائمة الملاحق	24-23
ملحق رقم (1) جدول بأسماء أعضاء اللجنة	25
ملحق رقم (2) المؤهلات والصفات التي ينبغي توفرها بالمرشحين لعضوية اللجنة	26
ملحق رقم (3) حالة تقديم التقارير من الدول الأطراف بالميثاق	29-27
ملحق رقم (4) نص البيان الإعلامي الصادر عن اللجنة في هذه الاحتفالية العربية	33-30
ملحق رقم (5) نص التصريح الإعلامي للجنة بشأن التدابير التي اتخذتها الدولة العربية لمنع انتشار فايروس كورونا ومكافحته	35-34

ملحق رقم (6) نص البيان الإعلامي للجنة بشأن المقترحات والتوصيات التي قد تشكل خارطة طريق بشأن اعتماد تدابير تسهم في التصدي لوباء فايروس كورونا المستجد (كوفيد 19) من منظر الميثاق العربي لحقوق الإنسان	39-36
ملحق رقم (7) نص البيان الإعلامي للجنة بشأن التصريحات التي أدلى بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن الديانة الإسلامية وإعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم	41-40
ملحق رقم (8) نص البيان الإعلامي الصادر عن اللجنة في هذه ذكرى الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان	43-42
ملحق رقم (9) ورقة المستشار محمد الضاحي (رئيس اللجنة) حول "جهود لجنة حقوق الانسان العربية في مكافحة الاتجار بالبشر" في ورشة عمل "الجهود الوطنية والإقليمية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر" التي نظمتها جامعة الدول العربية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في القاهرة يوم 2020/2/10	47-44
ملحق رقم (10) مداخلة المستشار محمد الضاحي (رئيس اللجنة) في أعمال الدورة السابعة والاربعين للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التي عقدت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة خلال الفترة 11-2020/2/13	51-48
ملحق رقم (11) مداخلة المستشار محمد الضاحي (رئيس اللجنة) في أعمال الدورة في اعمال الدورة الاستثنائية للجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان التي عقدت عبر التطبيق الإلكتروني عن بعد يوم 2020/8/12 تحت عنوان "جائحة كوفيد 19: جهود جامعة الدول العربية في تعزيز وحماية حقوق الانسان في زمن الأزمة وما بعدها"	54-52

تقديم:

إعمالاً للفقرة الخامسة من المادة الثامنة والأربعين من الميثاق العربي لحقوق الإنسان التي تنص على قيام اللجنة بإحالة تقرير سنوي يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها الختامية على تقارير الدول الأطراف إلى مجلس الجامعة عن طريق الأمين العام، تقدم لجنة حقوق الإنسان العربية هذا التقرير السنوي الثاني عشر الذي يتضمن عرضاً لأنشطة اللجنة وإنجازاتها خلال عام 2020.

لقد شهد عام 2020 جائحة فايروس كورونا التي أدت إلى شبه توقف لأنشطة لجنة حقوق الإنسان العربية كما هو حال كافة الجهات الدولية والإقليمية، الحكومية والوطنية وغير الحكومية، المعنية بحقوق الإنسان. ومع ذلك – وفي إطار ولايتها – أصدرت اللجنة بيانين يوضحان موقفها من التدابير التي اتخذتها الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الانسان في سياق مكافحتها للجائحة وحماية حقوق الانسان وفي مقدمتها الحق في الحياة والحق في الصحة. كما شاركت في الفعاليات الحقوقية التي تم دعوتها للمشاركة فيها رغم ندرتها بالمقارنة مع المشاركات التي تمت في السنوات الماضية. علما بأن أنشطة اللجنة منذ فبراير 2019 تراجعت كثيرا بفعل عدم الانتهاء من البت في حالة وضعية اللجنة واستقلاليتها ودورها في ممارسة اختصاصها وانشطتها بحرية والحد من مبادرتها وفقا لقرار مجلس الجامعة رقم (8385) الصادر بتاريخ 2019/3/6.

وتجدر الإشارة إلى أن القضايا والأزمات التي يواجهها عالمنا العربي، ولاسيما جائحة فايروس كورونا والتغيرات المناخية والصراعات المسلحة، تعزز الحاجة بشكل أكبر لإعمال أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان بوصفه الإطار القانوني العربي القادر على المساعدة في مواجهة هذه القضايا والأزمات بأقل الكلف الإنسانية. ولذا كانت رؤية لجنة حقوق الإنسان العربية لنصوص الميثاق في أنها تمثل الأدوات الأساسية لضمان الحقوق والحريات وتعزيزها، والتصدي للأزمات بمختلف أنواعها باستجابات متسقة وانسانية.

إن هذا التقرير يستعرض كافة أنشطة لجنة حقوق الإنسان العربية خلال عام 2020، وينتهي ببيان مجموعة من التحديات والتوصيات، التي تأمل اللجنة أخذها بعين الاعتبار؛ وذلك بغية تطوير عمل اللجنة، وتمكينها من الاضطلاع بدورها على أكمل وجه، لتكون على غرار نظيراتها الإقليمية، فما يزال عالمنا العربي يواجه العديد من التحديات الصعبة في مجال تعزيز واحترام حقوق الإنسان، مما يجعل الحاجة ماسة لإعمال أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وختاماً تتوجه اللجنة بالشكر للدول العربية التي تفاعلت ودعمت اللجنة، وإلى كافة الجهات التي تعاطت مع اللجنة ومدَّت جسور التواصل معها، راجيةً أن يشهد العام المقبل 2021 مصادقة بقية الدول العربية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وأن تتاح للجنة الإمكانيات بشكل أفضل لتتمكن من أداء دورها على النحو المأمول.

والله ولي التوفيق،،

المستشار/ محمد خالد الضاحي
رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية
(لجنة الميثاق)

المقدمة:

1. تتشرف لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) بأن تعرض على مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية (155) عن طريق الأمين العام للجامعة تقريرها السنوي الثاني عشر لعام 2020 الذي يتضمن موجزا عن فعاليتها وانشطتها المختلفة خلال هذا العام؛ وذلك وفقاً لنص الفقرة (5) من المادة (48) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
2. تم اعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسان من قبل مجلس الجامعة على مستوى القمة في قراره رقم (ق.ق/270) في الدورة العادية رقم (16) بتاريخ 2004/5/23، ودخل الميثاق حيز النفاذ بتاريخ 2008/3/16 بعد مصادقة سبعة دول عربية عليه وفقا لأحكام المادة (49) من الميثاق، وتم اعتماد هذا التاريخ بوصفه يوما عربيا لحقوق الإنسان، وبلغ عدد الدول الأطراف في الميثاق لغاية نهاية عام 2020 ستة عشر دولة عربية.
3. تقدر لجنة حقوق الإنسان العربية ما حظيت به من اهتمام من الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان خلال السنوات الماضية، وهو ما أسهم في مساعدتها على تحقيق مقاصدها والاضطلاع بدورها في احترام وتعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.
4. وتشير لجنة حقوق الإنسان العربية إلى أن التقرير السنوي لعام 2020، لم يتضمن عقد أي دورة لمناقشة تقارير الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الانسان؛ وذلك بسبب جائحة كورونا التي أثرت بشكل سلبي على قدرة اللجنة على الإضطلاع بولايتها والقيام بدورها المأمول وتنفيذ برامج علمها وأنشطتها كما ينبغي. كما يلاحظ في هذا التقرير الانخفاض الملموس في عدد الأنشطة والفعاليات التي شاركت فيها اللجنة مقارنة بالأعوام السابقة للسبب ذاته المرتبط بجائحة كورونا، وما تم من مشاركات دعيت إليها اللجنة كان عبر التقنيات الالكترونية والتواصل عن بعد. ومع ذلك بذلت اللجنة قصارى جهدها لتؤدي دورها في ظل هذه الجائحة الصحية العالمية؛ رغبةً منها في الاضطلاع بولايتها على أحسن وجه، ما أمكنها ذلك.

❖ ولاية لجنة حقوق الإنسان العربية:

5. تتمثل ولاية لجنة حقوق الإنسان العربية، في دراسة ومناقشة التقارير التي تقدمها الدول الأطراف في الميثاق حول التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه، وبيان التقدم المحرز للتمتع بها، وإبداء الملاحظات وتقديم التوصيات الواجب اتخاذها طبقا لأهداف الميثاق. الميثاق، بالإضافة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال التعريف بأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان وآلية التعاطي مع اللجنة من قبل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك مد جسور التعاون وتبادل الخبرات مع نظيراتها من الآليات الأممية والإقليمية في المجالات ذات العلاقة، من خلال العديد من الأنشطة والدراسات وتبادل المطبوعات وغيرها، وذلك في إطار تكامل الأدوار بين الآليات الإقليمية والأممية التي تدعو إليه قرارات ومقررات الأمم المتحدة في هذا الخصوص.

6. تتكون لجنة حقوق الإنسان العربية من سبعة أعضاء يتم انتخابهم من قبل الدول الأطراف بالاقتراع السري لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، ويشترط في هؤلاء الأعضاء أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال عملهم، وأن يعملوا بصفتهم الشخصية وبكل تجرد ونزاهة.

7. لم تتغير عضوية لجنة حقوق الإنسان العربية خلال عام 2020، وترد قائمة في الملحق رقم (1) بأسماء أعضاء اللجنة، علماً بأن عام 2021 سيشهد انتهاء ولاية أربع أعضاء، وهم: المستشار عبد الرحمن الشبرقي (المملكة العربية السعودية)، والأستاذة رضا مراد (الجمهورية اللبنانية)، والمستشار محمد فزيع (مملكة البحرين)، والسفيرة ناديا جفون (جمهورية السودان)؛ وذلك بعد مرور أربع سنوات على انتخابهم وفقا لأحكام المادة (45) من الميثاق.[1]

8. وتحث لجنة حقوق الإنسان العربية الدول الأطراف في الميثاق على ترشيح وانتخاب من تتوفر فيهم شروط الخبرة والكفاءة الحقيقية في مجال عملها تفعيلاً لنص الفقرة الثانية من المادة (45) من الميثاق، وذلك بوصفهم أمناء على مراقبة التزام الدول الأطراف بتطبيق

[1] خاطبت اللجنة في مذكرتها رقم (52/38) الصادرة بتاريخ 2020/8/16 معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية تعلمه بانتهاء ولاية أربع من أعضائها بتاريخ 2021/4/2 ودعوته إلى مخاطبة الدول الأطراف لتقديم مرشحيها قبل ستة أشهر من موعد انتخابات عضوية اللجنة وفقا لأحكام المادة (45) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

أحكام الميثاق من خلال الحوار التفاعلي، وإبداء الملاحظات وتقديم التوصيات الواجب اتخاذها طبقا لأهدافه.

9. وقد خاطبت لجنة حقوق الإنسان العربية مكتب معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بمجموعة من المقترحات الخاصة بالمؤهلات والصفات التي ينبغي على الدول الأطراف مراعاتها عند تقديمها للمرشحين لعضوية اللجنة في مذكرتها رقم (42/43) الصادرة بتاريخ 2016/8/31. علما بأن اللجنة نشرت تلك المقترحات على صفحتها الكترونية، ويشير الملحق رقم (2) إلى أهم تلك المقترحات الخاصة بالمؤهلات والصفات التي ينبغي توفرها بالمرشحين لعضوية اللجنة.[2]

[2] خاطبت اللجنة في مذكرتها رقم (41/43) الصادرة بتاريخ 2016/8/31 معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ودعته إلى تذكير الدول الأطراف بالفقرة الثانية من المادة (45) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان بشأن اشتراط الخبرة والكفاءة العالية في مجال عملها لمن يترشحون لعضوية اللجنة، وعلى تجنب ترشيح من يتولون مناصب رفيعة من شأنها أن تعرضهم اثناء ولايتهم في اللجنة لتضارب مصالح.

❖ **الدول العربية والميثاق العربي لحقوق الإنسان:**

10. لغاية 2020/12/31 لم يطرأ أي تغيير على عدد الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان منذ مصادقة الجمهورية الاسلامية الموريتانية وجمهورية مصر العربية مطلع عام 2019. وعلى الرغم من التوصيات المتكررة التي اتخذها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في جميع دوراته العادية بشأن دعوة الدول العربية التي لم تصادق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى المصادقة عليه[3]، إلا أنه لا تزال هناك ستة دول عربية لم تصادق عليه بعد، وهي: الجمهورية التونسية، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية الصومال، وسلطنة عمان، وجمهورية القمر المتحدة، والمملكة المغربية.

11. وتود اللجنة أن تؤكد مجددا على ضرورة قيام كل من مجلس الجامعة والدول الأطراف بالميثاق والبرلمان العربي وكافة اصحاب المصلحة بمواصلة تشجيع الدول العربية غير الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان على المصادقة / أو الانضمام إليه.

[3] تتكرر توصيات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري منذ دورته العادية رقم (143) في شهر مارس 2015، وكلها تحث الدول العربية على ضرورة المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

❖ **حالة تقديم التقارير من الدول الأطراف:**

12. طبقاً لأحكام المادة (48) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان تلتزم كل دولة طرف بتقديم التقرير الأول إلى اللجنة خلال سنة من تاريخ دخول الميثاق حيز التنفيذ بالنسبة لها، وتقريرا دوريا كل ثلاثة أعوام؛ توضح فيه التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق، وبيان التقدم المحرز للتمتع بها.

13. وحتى نهاية عام 2020 كانت هناك أربع دول متأخرة في تقديم تقاريرها الأولية؛ وذلك رغم أنها كانت من الدول السبعة التي دخل الميثاق حيز النفاذ عام 2008 بموجب ايداع مصادقتها عليه لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وفقاً لنص المادة (49) منه، وهي: دولة فلسطين ودولة ليبيا والجمهورية اليمنية والجمهورية العربية السورية.

14. تشكر لجنة حقوق الإنسان العربية دولة الكويت على تقديم تقريرها الدوري الأول بتاريخ 2019/12/26، كما تشكر دولة قطر على تقديم تقريرها الدوري الثاني بتاريخ 2020/6/1؛ وذلك التزاما من كلا الدولتين بأحكام المادة (48) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان بتقديم تقرير دوري كل ثلاثة أعوام.

15. تذكر لجنة حقوق الإنسان العربية الدول الاطراف المتأخرة في تقديم تقاريرها الدورية لغاية تاريخه إلى ضرورة الإسراع في تقديم هذه التقارير في أقرب وقت ممكن وفقا لنص المادة (48) من الميثاق. علماً بأن اللجنة خاطبت هذه الدول من أجل تقديم تقاريرها الدورية إعمالا لأحكام الميثاق. ويوضح المرفق رقم (3) حالة تقديم التقارير من الدول الأطراف بالميثاق.

16. وتشير لجنة حقوق الإنسان العربية إلى أنها درجت على تذكير الدول الأطراف، والتي ناقشت تقاريرها الأولية والدورية في الفقرة الأخيرة من تقرير الملاحظات والتوصيات الختامية المرسل إليها وفقا لأحكام المادة (48) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، إلى أنه ينبغي تقديم تقاريرها الدورية المقبلة في غضون ثلاث سنوات من تاريخ مناقشة تقريرها، مع ذكر الموعد الذي يحلّ فيه تقديم التقرير الدوري المقبل في الفقرة ذاتها. كما توجه اللجنة رسائل تذكيرية إلى جميع الدول الأطراف التي تأخرت في تقديم تقاريرها الأولية والدورية.

17. وتؤكد لجنة حقوق الإنسان العربية أن تأخر الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان في تقديم تقاريرها الأولية والدورية يمنع اللجنة من القيام بمهمتها الرئيسية في تقييم مدى إعمال هذه الدول لالتزاماتها الخاصة باحترام الحقوق والحريات الواردة في أحكام الميثاق، علاوة على عدم وفاء هذه الدول بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إليها وفقا للمادة (48) من الميثاق.

18. هذا وكان مجلس الجامعة على المستوى الوزاري قد دعا في توصياته المتكررة في دوراته العادية منذ الدورة رقم (143) في شهر مارس 2015 إلى ضرورة وفاء الدول الأطراف بالميثاق العربي لحقوق الإنسان بتقديم تقاريرها الأولية والدورية في الآجال المحددة بموجب أحكام الميثاق.

❖ وضع لجنة حقوق الإنسان العربية:

19. اتخذ مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري القرار رقم (8385) في الدورة العادية رقم (151) بتاريخ 2019/3/6 الذي نص على "تشكيل لجنة من الدول الأطراف في الميثاق والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لدراسة وضعية لجنة حقوق الإنسان العربية من كافة الجوانب الإدارية والمالية والقانونية مع الاستماع إلى رأي ممثلين عن لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) وذلك وفقا للأنظمة الداخلية المعمول بها في الأمانة العامة ونصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الجامعة ذات الصلة، بما يضمن استقلالية عمل اللجنة وعرض هذا الموضوع على الاجتماع المقبل لمجلس الجامعة". علما بأن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري اتخذ هذا القرار بناء على جملة القرارات المنفردة التي اتخذتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن إعادة تنظيم العلاقة مع لجنة حقوق الإنسان العربية قانونيا وفنيا وماليا وإداريا؛ من دون تشاور مع اللجنة مما أحدث إرباكاً وتوقفاً في سير أعمال اللجنة التي استمرت بوتيرة سلسة ومتصاعدة منذ نشأتها، حققت خلالها نجاحات على كافة المستويات الإقليمية والدولية ساهمت إيجاباً في دفع منظومة حقوق الإنسان العربية إلى مستويات متقدمة عززت هذه المنظومة وجعلتها تأخذ مكانتها المرموقة مع نظيراتها.[4]

20. لم يطرأ جديد على دراسة وضعية لجنة حقوق الإنسان العربية خلال عام 2020، إذ تم تأجيل عقد الاجتماع الثاني للجنة المعنية بدراسة وضع لجنة حقوق الانسان العربية الذي كان مقررا يومي 25-2020/2/26 بناء على رغبة بعض الدول الاطراف في الميثاق العربي لحقوق الانسان.[5]فقد كان من المقرر عقد هذا الاجتماع تنفيذ القرار مجلس الجامعة رقم (8436) الصادر عن الدورة العادية رقم (152) بتاريخ 2019/9/10 والمتضمن اعادة الموضوع إلى اللجنة المعنية بدراسة وضعية لجنة حقوق الانسان العربية لمزيد من الدراسة تمهيدا لعرضه على الاجتماع القادم للمجلس.

---

[4] تضمن التقرير السنوي الحادي عشر لعام 2019 الصادر عن لجنة حقوق الإنسان العربية في يناير 2020 تفصيلا كاملا لرؤية اللجنة في هذا الموضوع في الصفحات 9-10.

[5]عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف بالميثاق العربي لحقوق الإنسان مع ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبمشاركة ممثلي لجنة حقوق الإنسان العربية في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة يومي 23-2019/6/24، وقد قدمت اللجنة مرئياتها بشأن النقاط موضوع المناقشة بين الدول الأطراف والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

21. وبناء عليه، صدر قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم (8504) الصادر في الدورة العادية رقم (153) بتاريخ 2020/3/4 بشأن وضع لجنة حقوق الإنسان العربية، والذي ينص على إعادة الموضوع إلى اللجنة المشكلة لدراسة وضعية لجنة حقوق الإنسان العربية من كافة الجوانب الإدارية والمالية والقانونية بموجب قرار مجلس الجامعة رقم (8358) في الدورة العادية رقم (151) بتاريخ 2019/3/6 تمهيدا لعرضها على المجلس في دورته المقبلة (154). كما أعاد قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم (8569) الصادر عن الدورة العادية (154) بتاريخ 2020/9/9 التأكيد على أهمية اجتماع اللجنة تمهيدا لعرض الموضوع على المجلس في دورة مقبلة.

22. وتدعو لجنة حقوق الإنسان العربية الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إلى عقد الاجتماع المقرر لبحث وضعية لجنة حقوق الإنسان العربية من كافة الجوانب الإدارية والفنية والقانونية والمالية، وذلك تنفيذا لقرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، وبما يؤدي إلى إعادة تمكين لجنة حقوق الإنسان العربية من القيام بولايتها بصورة فعالة أسوة باللجان الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم.

❖ مساهمات لجنة حقوق الإنسان العربية:

23. احتفت لجنة حقوق الإنسان العربية بإحياء اليوم العربي لحقوق الإنسان لعام 2020 تحت شعار "حق المشاركة في الحياة الثقافية"، وهو الشعار الذي اعتمده مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية رقم (152) في دورته المعقودة بتاريخ 2019/9/9، فقد أصدرت اللجنة بيانا إعلاميا يوم 2020/3/16 أكدت فيه على المكانة السامية للحقوق الثقافية في منظومة حقوق الإنسان العالمية بشكل عام ومنظومة حقوق الإنسان العربية بشكل خاص؛ بوصفها أحد الأركان الأساسية لكفالة تمتع الإنسان بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته، كما أكدت على أن الحقوق الثقافية تمثل عماد التنمية الإنسانية وآلية التغلب على الأزمات والمخاطر ومعالجتها، وذلك لما لها من دور أساسي في انتاج المعرفة الحديثة، وهي المعرفة التي جعلت من العالم قرية صغيرة مترابطة. وأوضحت اللجنة أنخات حرصت على حماية الحقوق الثقافية فيما يصدر عنها من ملاحظات وتوصيات متعلقة باستعراض التقارير المقدمة إليها من الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.[6] ويقدم المرفق رقم (4) نص البيان الإعلامي الصادر عن اللجنة في هذه الاحتفالية العربية.

24. أصدرت لجنة حقوق الإنسان العربية تصريحا إعلاميا يوم 2020/3/17 بشأن التدابير التي اتخذتها الدولة العربية لمنع انتشار فايروس كورونا ومكافحته، فأشادت بالتدابير التي اتخذتها الدولة العربية لمنع انتشار الفايروس حماية لحق مواطنيها والمقيمين على أراضيها في الحياة والصحة مع التأكيد على أن تكون هذه التدابير متسقة مع معايير حقوق الإنسان. كما طالبت المجتمع الدولي بكافة أطرافه وأشخاصه: دولا ومنظمات حكومية وغير حكومية، بتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها لمواجهة هذه الأزمة الإنسانية؛ إعمالا لمبدأ التضامن الدولي الذي أكدت عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبرزت الحاجة الملحة إليه في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى، وهو ما يستدعي تطوير استراتيجية عالمية واقليمية ووطنية للاستجابة للتحديات والأزمات العالمية تحترم حقوق الإنسان وتحميها وتساهم في إعمالها، وفي القلب منها الازمات الصحية الطارئة التي كشفت الهشاشة العالمية واصبحت تتكرر

[6] تحتفي لجنة حقوق الإنسان العربية باليوم العربي لحقوق الإنسان الذي أقرته جامعة الدول العربية والذي يصادف يوم 16 مارس/آذار من كل عام، وهو اليوم الذي دخل فيه الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ في العام 2008، بعد أن تم إقراره في مايو/آيار من العام 2004 في قمة تونس.

بصورة منتظمة خلال العقدين الماضيين. ويقدم المرفق رقم (5) نص التصريح الإعلامي للجنة بشأن التدابير التي اتخذتها الدولة العربية لمنع انتشار فايروس كورونا ومكافحته.

25. أصدرت لجنة حقوق الإنسان العربية بيانا إعلاميا يوم 2020/5/10 تضمن مجموعة من المقترحات والتوصيات التي قد تشكل خارطة طريق بشأن اعتماد تدابير تسهم في التصدي لوباء فايروس كورونا المستجد (كوفيد 19) ومنع انتشار العدوى بشكل فعال، وتساعدها في الوقت ذاته الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان على الوفاء بالتزاماتها القانونية المنصوص عليها في أحكامه، وقد تضمن البيان الإعلامي اثنتا عشر توصية من منظور حقوق الإنسان من شأنها معالجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لتدابير التصدي لمنع انتشار الفايروس، والتي لها آثار واسعة على تمتع الإنسان بحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية والصحية، وعلى الآجال الفورية والمتوسطة والبعيدة المدى. علما بأن لجنة حقوق الإنسان العربية عرضت في هذا البيان الإعلامي تقديم مساعدتها الفنية وخبرتها الحقوقية للدول العربية، بالتعاون مع الشركاء الاقليميين والدوليين والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، من أجل صياغة وتنفيذ وتقييم التدابير والسياسات والاستراتيجيات المتخذة للتصدي لهذا الوباء في العالم العربي انطلاقاً من نهج حقوق الإنسان. ويقدم المرفق رقم (6) نص البيان الإعلامي للجنة بشأن المقترحات والتوصيات التي قد تشكل خارطة طريق بشأن اعتماد تدابير تسهم في التصدي لوباء فايروس كورونا المستجد (كوفيد 19) من منظور الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

26. أصدرت لجنة حقوق الإنسان العربية بيانا إعلاميا يوم 2020/10/25 بشأن تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من الإسلام ونشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، حيث أدانت هذه التصريحات غير المسؤولة واعتبرتها شكلا من أشكال خطاب الكراهية والتمييز والتحريض على العداوة والعنف على أساس المعتقد الديني، ما يجعلها تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي لحقوق الإنسان وبخاصة المادة (20) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتعليق العام رقم (34) الصادر عن اللجنة المعنية لحقوق الانسان في عام 2011 بخصوص تفسير المادة (19) الخاصة بحرية الرأي والتعبير من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك

حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2018/10/25 في (الشكوى رقم 12/34850) الذي أكد على أن مثل هذه التصريحات هي بمثابة تجاوز للحد المسموح به في النقاش العام وضرورة حماية حقوق الاخرين في الشعور الديني والحفاظ على السلام الديني في المجتمع. ويقدم المرفق رقم (7) نص البيان الإعلامي للجنة بشأن التصريحات التي أدلى بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن الديانة الإسلامية وإعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، ورؤية اللجنة بشأن الجهود الدولية الرامية الى تشجيع خطاب التسامح والتصدي لخطاب الكراهية والقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين، علاوة على تفعيل الأدوات القانونية الدولية التي تمنع التعصب الديني وتعاقب مرتكبيه عملا بأحكام المادة (20) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

27. احتفت لجنة حقوق الإنسان العربية بإحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان لعام 2020، وقد دعت اللجنة في بيانها الإعلامي الذي اصدرته بتاريخ 2020/12/10 المجتمع الدولي بجميع مكوناته إلى تطوير استراتيجية عالمية للاستجابة للتحديات والازمات العالمية تعزز مبدأ التضامن والتعاون العالمي وتحترم حقوق الإنسان وتحميها وتساهم في إعمالها، وفي القلب منها الازمات الصحية الطارئة التي أصبحت تتكرر بصورة منتظمة خلال العقدين الماضيين. كما ثمنت اللجنة التدابير التي اتخذتها الدول العربية لمنع انتشار فايروس كورونا المستجد (كوفيد-19) مشددة على أهمية المقاربة الحقوقية في التعامل مع الأزمات الصحية ومعالجة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية. ويقدم المرفق رقم (8) نص البيان الإعلامي الصادر عن اللجنة في هذه الاحتفالية العالمية.

❖ مشاركات لجنة حقوق الإنسان العربية:

28. على الرغم من أن جائحة كورونا أدت إلى تقليل الفعاليات الحقوقية إقليميا وعالميا، وكانت الفعاليات التي تعقد تتم عبر التقنيات الإلكترونية والتواصل عن بعد، إلا أن لجنة حقوق الإنسان العربية شاركت خلال عام 2020 في عدد من الأنشطة العربية والدولية التي تعكس حرصها على التعاون والتفاعل مع كافة الجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وذلك بهدف تحقيق مقاصد الميثاق العربي لحقوق الإنسان وفلسفته من خلال تقديم مساهماتها الشفوية والمكتوبة فيها، وذلك على النحو الآتي:

29. شارك المستشار محمد الضاحي (رئيس اللجنة) في ورشة عمل "الجهود الوطنية والإقليمية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر" التي نظمتها جامعة الدول العربية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في القاهرة يوم 2020/2/10، كما قدم ورقة باسم اللجنة في اعمال الجلسة الثانية المخصصة للجهود الاقليمية حول "جهود لجنة حقوق الانسان العربية في مكافحة الاتجار بالبشر". ويقدم الملحق رقم (9) هذه الورقة.

30. شارك المستشار محمد الضاحي (رئيس اللجنة) في اعمال الدورة العادية رقم (47) للجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان التي عقدت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة خلال الفترة 11-2020/2/13، وقدم مداخلة اللجنة في البند الدائم على جدول اعمال اللجنة الدائمة المخصص للميثاق العربي لحقوق الانسان. ويقدم الملحق رقم (10)هذه المداخلة.

31. شارك المستشار محمد الضاحي (رئيس اللجنة) في فعاليات الدورة التدريبية عن بعد حول "المعايير الإقليمية والدولية لحماية حرية التعبير" التي عقدها المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والأكاديمية السويسرية لحقوق الإنسان لمجموعة من الصحفيين والصحفيات في العالم العربي عبر التطبيق الإلكتروني عن بعد يوم 2020/5/30، وقدم مداخلة حول دور الميثاق العربي لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حرية التعبير.

32. شارك المستشار محمد الضاحي (رئيس اللجنة) في اعمال الدورة الاستثنائية للجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان التي عقدت عبر التطبيق الإلكتروني عن بعد يوم 2020/8/12 تحت عنوان "جائحة كوفيد 19: جهود جامعة الدول العربية في تعزيز وحماية حقوق الانسان في زمن الأزمة وما بعدها" وقدم مداخلة اللجنة حول تقييم التدابير التي اتخذتها الدولة العربية لمنع انتشار فايروس كورونا ومكافحته من منظور الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وذلك في سبيل حماية حق مواطنيها والمقيمين على أراضيها في الحياة والصحة. ويقدم الملحق رقم (11)هذه المداخلة.

33. شارك المستشار محمد فزيع (عضو اللجنة) في اعمال الندوة الإقليمية التي عقدتها جامعة الدول العربية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال افريقيا عبر التطبيق الإلكتروني عن بعد حول "تأثير فايروس كوفيد – 19 على ظاهرة الاتجار بالبشر" يوم 2020/9/30، وقدم فيها مداخلة اللجنة حول تقييم التدابير التي اتخذتها الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان لمنع أفعال الاتجار بالبشر في ظل جائحة كورونا، واستعرض فيها أحكام نصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان في هذا الشأن وعدد من التوصيات التي أصدرتها اللجنة في هذا الخصوص.

الخاتمة:

34. دأبت لجنة حقوق الإنسان العربية على تقديم خاتمة في تقريرها السنوي منذ عام 2013 يتضمن رؤيتها التقيمية لعملها خلال العام، حيث تبرز الخلاصة العامة معززة بإبراز الفرص وذكر التحديات وتقديم التوصيات والمقترحات التي ترتقي بعملها نحو الكمال والفعالية اللذين تأمل تحقيقهما لتتمكن من رصد ومتابعة احترام الحقوق والحريات المتضمنة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

35. وكان مجلس الجامعة على المستوى الوزاري حريص في دوراته المتعاقبة التي تعقد في شهر مارس/اذار من كل عام، كان حريصا على اصدار قرار خاص بالتقرير السنوي تطبقا لنص المادة الثامنة والأربعين من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وكان هذا القرار يؤكد على أخذ العلم بما يتضمنه التقرير السنوي من استعراض اللجنة لعملها الخاص باستعراض تقارير الدول الأطراف وتقديم ملاحظاتها وتوصياتها الختامية عليها، إضافة الى استعراض أنشطتها وفعالياتها، وما تقدمه اللجنة من توصيات تستهدف تطوير عملها وزيادة فعاليتها بوصفها الأداة الإقليمية العربية الوحيدة المعنية بحقوق الإنسان، والتي تم انشائها بموجب اتفاقية جماعية وليس بموجب قرار وزاري كباقي أدوات العمل العربي المشترك.

36. وفي أخر قرار صادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم (8505) الصادرة عن الدورة العادية رقم (153) بتاريخ 2020/3/4 بشأن التقرير السنوي الحادي عشر للجنة حقوق الإنسان العربية، وجه المجلس الشكر للجنة ودعاها إلى استكمال أعمالها بشكل فعال بما يتفق مع القواعد المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

37. إن لجنة حقوق الإنسان العربية ترى أن ما تضمنته تقاريرها السابقة، وبخاصة خلال اخر أربع سنوات، من فرص وتحديات وتوصيات هي ذاتها التي تتكرر خلال السنوات الماضية، وتتكرر توصية مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بشأنها بخصوص دعم اللجنة وزيادة فعاليتها. والمتابع لعمل لجنة حقوق الإنسان العربية يجد أن تحرك اللجنة ونشاطها يتراجع بشكل متزايد منذ عام 2018 كما ونوعا، وذلك كما ابرزت هذه التقارير السنوية السابقة.

38. لقد كان الطموح وما يزال التفاؤل أكبر لدى لجنة حقوق الإنسان العربية للاستمرار في بذل المزيد من الجهود، إذ ترى اللجنة أن هناك فرص قائمة، ومجموعة من التحديات التي يمكن تحويلها إلى إنجازات، وترجو اللجنة أن تنال توصياتها آذان فاعلة في قادم الأيام، وذلك كي تستطيع المحافظة والارتقاء بهذه الآلية وفقا لقرارات مجلس الجامعة.

39. وفيما يلي عرضاً لأبرز الفرص والتحديات ذات الصلة بعمل لجنة حقوق الإنسان العربية وعدد من التوصيات التي تستهدف تطوير عملها.

40. **الفرص:**

- زيادة عدد الدول المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ليصل إلى 16 دولة عربية، وهناك مؤشرات إيجابية على أن عدداً من الدول العربية بصدد استكمال الاجراءات الدستورية والقانونية للمصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

- أضحت اللجنة موضع ثقة الدول العربية، فهي تحرص على تقديم التقارير الدورية للجنة، وتعمل على تنفيذ توصياتها الختامية.

- ينم ازدياد عدد المرشحين لعضوية لجنة حقوق الإنسان العربية، عن المكانة التي وصلت إليها اللجنة والثقة والأهمية التي حازت عليها لدى الدول العربية.

- أصبحت للجنة شراكات مع الهيئات العربية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.

- تأكيد قرارات مجلس الجامعة المتعاقبة على أهمية اللجنة ودورها وضرورة دعمها.

- تعتبر اللجنة بيت خبرة عربي في مجال حقوق الإنسان.

41. التحديات:

- عدم حسم وضعية لجنة حقوق الإنسان العربية وعلاقتها مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وفقا لقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري منذ مارس 2019، وذلك فيما يتعلق بالجوانب الإدارية والمالية والفنية والقانونية.

- عدم تمكن اللجنة من القيام بعقد أنشطتها وفعاليتها الخاصة بتحقيق مقاصد الميثاق العربي لحقوق الإنسان في أوساط السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الدول الأطراف، باعتبارها خارج اختصاصها في دراسة التقارير واعداد الملاحظات والتوصيات عليها، كما كان يتم قبل عام 2019؛ نظراً لتوجه الأمانة العامة للجامعة في حصر اختصاصها في دراسة التقارير واعداد الملاحظات والتوصيات.

- بطء دورة الإجراءات الإدارية والمالية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المتعلقة بأنشطة اللجنة.

- عدم إمكانية عرض اصدارات اللجنة باللغة الانجليزية على موقعها الإلكتروني، نظراً لكونه مرتبط بموقع جامعة الدول العربية، والذي لا يسمح حتى تاريخه، مع الأسف، بهذه الخاصية، مما يحد من تواصلها مع الجهات النظيرة الدولية والإقليمية والمهتمين من غير الناطقين باللغة العربية، وقد أرسلت اللجنة خطاب حول أهمية ذلك إلى الأمانة العامة للجامعة بتاريخ 2018/2/19.

- الحاجة إلى متابعة التنفيذ الفعال في الدول الأطراف لملاحظات وتوصيات اللجنة الختامية من خلال اتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية اللازمة.

- افتقار اللجنة لمقر ملائم، يوفر لها المساحة الكافية لترتيب حاجاتها اللوجستية، وبشكل يليق بالدور المهم الذي تضطلع به، ويمكنها من عمل أرشيف لملفاتها ووثائقها وإصداراتها، كما هو الحال في اللجان الإقليمية النظيرة.

42. التوصيات:

- الإسراع في حسم وضعية لجنة حقوق الإنسان العربية وعلاقتها مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وفقا لقرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري ذات الصلة، وذلك فيما يتعلق بالجوانب الإدارية والمالية والفنية والقانونية.

- ضرورة توفير الدعم الكافي للجنة، إدارياً ومالياً – كما هو الحال في الآليات الإقليمية النظيرة –وبما يمكنها من الاضطلاع بولايتها على أفضل وجه.

- توفير الموازنة اللازمة للجنة كما كانت سابقاً (مليون دولار أمريكي سنوياً)، لتتمكن من أداء دورها بفاعلية أكثر.

- توفير عدد كاف من الموظفين الفنيين والإداريين بالتنسيق مع اللجنة.

- ضرورة الاختصار الزمنى لدورة الإجراءات الإدارية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، فيما يخص الموافقات المتعلقة بأعمال اللجنة وأنشطتها.

- توفير مقر لائق ومناسب للجنة، يتناسب ودورها المهم في احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي، كما هو حال اللجان الإقليمية النظيرة.

- تتطلع اللجنة من الدول الأطراف في الميثاق، عند ترشيحها لعضوية هذه اللجنة، أن ترشح أصحاب الكفاءة والخبرة والدراية الحقيقية، بمجال واختصاص عمل اللجنة.

- الإسراع في تطوير موقع اللجنة المتصل بموقع جامعة الدول العربية لإتاحة خاصية التحميل باللغة الإنجليزية لأعمال اللجنة وإصداراتها المختلفة، وبما يحقق انتشاراً أوسع لأعمالها.

- اعتماد اللجنة كبيت خبرة عربي في مجال حقوق الإنسان.

- حث الدول العربية التي لم تصادق بعد على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، على المصادقة، وكذلك تلك التي لم تقدم حتى الآن تقريرها الأول للجنة على الرغم أنها مصادقة على الميثاق، لتقوم بذلك.

❖ **الملاحق:**

- ملحق رقم (1) جدول بأسماء أعضاء اللجنة.
- ملحق رقم (2) المؤهلات والصفات التي ينبغي توفرها بالمرشحين لعضوية اللجنة.
- ملحق رقم (3) حالة تقديم التقارير من الدول الأطراف بالميثاق.
- ملحق رقم (4) نص البيان الإعلامي الصادر عن اللجنة في هذه الاحتفالية العربية.
- ملحق رقم (5) نص التصريح الإعلامي للجنة بشأن التدابير التي اتخذتها الدولة العربية لمنع انتشار فايروس كورونا ومكافحته.
- ملحق رقم (6) نص البيان الإعلامي للجنة بشأن المقترحات والتوصيات التي قد تشكل خارطة طريق بشأن اعتماد تدابير تسهم في التصدي لوباء فايروس كورونا المستجد (كوفيد 19) من منظر الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- ملحق رقم (7) نص البيان الإعلامي للجنة بشأن التصريحات التي أدلى بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن الديانة الإسلامية وإعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.
- ملحق رقم (8) نص البيان الإعلامي الصادر عن اللجنة في هذه ذكرى الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان.
- ملحق رقم (9) ورقة المستشار محمد الضاحي (رئيس اللجنة) حول "جهود لجنة حقوق الانسان العربية في مكافحة الاتجار بالبشر" في ورشة عمل "الجهود الوطنية والإقليمية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر" التي نظمتها جامعة الدول العربية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في القاهرة يوم 2020/2/10.

- ملحق رقم (10) مداخلة المستشار محمد الضاحي (رئيس اللجنة) في أعمال الدورة السابعة والاربعين للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التي عقدت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة خلال الفترة 11-2020/2/13.
- ملحق رقم (11) مداخلة المستشار محمد الضاحي (رئيس اللجنة) في أعمال الدورة في اعمال الدورة الاستثنائية للجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان التي عقدت عبر التطبيق الإلكتروني عن بعد يوم 2020/8/12 تحت عنوان "جائحة كوفيد 19: جهود جامعة الدول العربية في تعزيز وحماية حقوق الانسان في زمن الأزمة وما بعدها"

ملحق رقم (1) جدول بأسماء أعضاء اللجنة.

عضو اللجنة	الدولة	تاريخ الانتخاب	تاريخ انتهاء الولاية
الأستاذ عبد الرحمن الشبرقي	المملكة العربية السعودية	2017/4/3	2021/4/2
المستشار محمد جمعة فزيع	مملكة البحرين	2017/4/3	2021/4/2
الأستاذة رضى نديم مراد	الجمهورية اللبنانية	2017/4/3	2021/4/2
الأستاذة نادية محمد جفون	جمهورية السودان	2017/4/3	2021/4/2
المستشار محمد خالد الضاحي	دولة الكويت	2019/10/3	2023/10/2
الأستاذة آمنة علي المهيري	دولة الإمارات العربية المتحدة	2019/10/3	2023/10/2
المستشار مجدي محمد فارس حردان	دولة فلسطين	2019/10/3	2023/10/2

ملحق رقم (2) المؤهلات والصفات التي ينبغي توفرها بالمرشحين لعضوية اللجنة.

وضعت المادة (45) من الميثاق مجموعة من الشروط الخاصة بشروط الترشح. ومن أجل تعزيز هذه الشروط والضوابط وأخذاً بالمبادئ التوجيهية للمرشحين لعضوية الهيئات التعاهدية للأمم المتحدة، فإن لجنة حقوق الإنسان العربية تقترح عددًا من المعايير والضوابط الإسترشادية ليتم أخذها في الإعتبار من طرف الدول الأطراف بالميثاق العربي لحقوق الإنسان عند ترشيح السيدات والسادة أعضاء اللجنة، وهذه المعايير والضوابط المقترحة هي:

1. مراعاة ترشيح الشخصيات التى تتمتع بالخبرة القانونية.
2. تقديم مرشحين لهم سجل من الخبرة المتخصصة في مجال حقوق الإنسان.
3. يستحسن أن ترشح الدول الأطراف النساء المؤهلات لعضوية اللجنة لضمان التوازن بين الرجال والنساء.
4. أن تراع الترشحيات الخبرة والتنوع في الحقوق والحريات الواردة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، لضمان التوازن والتكامل بين خبرات أعضاء اللجنة (الحقوق والحريات المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة، الحق في التنمية وغيرها من الحقوق الواردة في الميثاق).
5. أن تراع الترشيحات المقدمة من الدول الأطراف على قدر الإمكان التنوع والتعددية الثقافية في مجتمعاتها.
6. أن يكون المرشح على استعداد لتحمل كافة المسؤوليات خلال عضويته في اللجنة، ومنها أكبر درجة ممكنة من التفرغ لحضور اجتماعات اللجنة ودوراتها بصورة منتظمة.
7. أن تراع الدول الأطراف تجنب الترشيحات أو انتخاب الخبراء أثناء توليهم مناصب من شأنها تعريضهم لضغوط أو تضارب مصالح، بحيث يحظى عضو اللجنة بأكبر درجة ممكنة من الإستقلال الشخصي والنزاهة والتجرد.

ملحق رقم (3) حالة تقديم التقارير من الدول الأطراف بالميثاق.

الدولة	وضعية التقارير
المملكة الأردنية الهاشمية	تاريخ استلام التقرير الأول: 2010/10/28 تاريخ مناقشة التقرير الأول: 1- 2/ 2012/4 تاريخ استلام التقرير الدوري الأول: 2015/11/5 تاريخ مناقشة التقرير الدوري الأول: 15-2016/2/16 تاريخ تقديم التقرير الدوري الثاني: 2019/2/15
دولة الإمارات العربية المتحدة	تاريخ استلام التقرير الأول: 2013/10/02 تاريخ مناقشة التقرير الأول: 23-2013/12/24 تاريخ استلام التقريرالدوري الأول: 2019/2/18 تاريخ مناقشة التقرير الدوري الأول: 14-2019/10/15 تاريخ تقديم التقرير الدوري الثاني: 2022/10/15
مملكة البحرين	تاريخ استلام التقرير الأول: 2012/08/25 تاريخ مناقشة التقرير الأول: 18-19/ 2013/2 تاريخ استلام التقريرالدوري الأول: 2016/7/27 تاريخ مناقشة التقرير الدوري الأول: 28-2019/1/29 تاريخ تقديم التقرير الدوري الثاني: 2022/1/28
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	تاريخ استلام التقرير الأول: 2011/4/28 تاريخ مناقشة التقرير الأول: 15-2012/10/16 تاريخ استلام التقرير الدوري الأول: 2016/3/17 تاريخ مناقشة التقرير الدوري الأول: 26-2016/9/27

	تاريخ تقديم التقرير الدوري الثاني: 2019/9/26
المملكة العربية السعودية	تاريخ استلام التقرير الأول: 2016/1/3 تاريخ مناقشة التقرير الأول: 30-2016/5/31 تاريخ تقديم التقرير الدوري القادم: 2019/5/30
جمهورية السودان	تاريخ استلام التقرير الأول: 2015/6/9 تاريخ مناقشة التقرير الأول: 9-2015/11/10 تاريخ تقديم التقرير الدوري القادم: 2018/11/9
الجمهورية العربية السورية	لم تقدم التقرير حتى الآن.
جمهورية العراق	تاريخ استلام التقرير الأول: 2014/09/15 تاريخ مناقشة التقرير الأول: 22-2014/12/23 تاريخ استلام التقرير الدوري الأول: 2018/1/17 تاريخ مناقشة التقرير الدوري الأول: 2-2018/7/3 تاريخ تقديم التقرير الدوري الثاني: 2021/7/2
دولة فلسطين	لم تقدم التقرير حتى الآن.
دولة قطر	تاريخ استلام التقرير الأول: 2012/7/1 تاريخ مناقشة التقرير الأول: 17- 18/ 6/ 2013 تاريخ استلام التقرير الدوري الأول :2016/6/27 تاريخ مناقشة التقرير الدوري الأول: 15-2017/5/16 تاريخ تقديم التقرير الدوري الثاني: 2020/5/15

دولة الكويت	تاريخ استلام التقرير الأول: 2016/6/8 تاريخ مناقشة التقرير الأول: 9-2017/1/10 تاريخ استلام التقريرالدوري الأول: 2019/12/26
الجمهورية اللبنانية	تاريخ استلام التقرير الأول: 2015/2/12 تاريخ مناقشة التقرير الأول: 27-2015/4/28 تاريخ تقديم التقرير الدوري القادم: 2018/4/27
دولة ليبيا	لم تقدم التقرير حتى الآن.
الجمهورية اليمنية	لم تقدم التقرير حتى الآن.

ملحق رقم (4) نص البيان الإعلامي الصادر عن اللجنة في هذه الاحتفالية العربية.

لجنة حقوق الإنسان العربية

في يوم حقوق الإنسان العربي تواجه الإنسانية أزمة صحية عالمية مروعه وغير مسبوقة

تحتفل لجنة حقوق الإنسان العربية باليوم العربي لحقوق الإنسان الذي أقرته جامعة الدول العربية والذي يصادف يوم 16 مارس/آذار من كل عام، وهو اليوم الذى دخل فيه الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ في العام 2008، بعد أن تم إقراره في مايو/آيار من العام 2004 في قمة تونس.

أن لجنة حقوق الإنسان العربية وهي تحتفل باحياء اليوم العربي لحقوق الإنسان لعام 2020 تحت شعار "حق المشاركة في الحياة الثقافية" وهو الشعار الذي اعتمده مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية رقم (152) في دورته المعقودة في شهر سبتمبر / ايلول 2019 بناء على توصية صادرة عن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في يوليو/ تموز 2019، فإنها تؤكد على المكانة السامية للحقوق الثقافية في منظومة حقوق الإنسان العالمية بشكل عام ومنظومة حقوق الإنسان العربية بشكل خاص؛ بوصفها أحد الأركان الأساسية لكفالة تمتع الإنسان بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته، وهي الشروط الموضوعية لكفالة واحترام وإعمال باقي الحقوق الإنسانية، وبخاصه الحق في الحياة والصحة.

وتؤكد لجنة حقوق الإنسان العربية على أن الحقوق الثقافية تمثل عماد التنمية الإنسانية وآلية التغلب على الأزمات والمخاطر ومعالجتها، وذلك لما لها من دور أساسي في انتاج المعرفة الحديثة، وهي تلك المعرفة التي جعلت من العالم قرية صغيرة مترابطة. وتتمثل الحقوق الثقافية في: الحق في الابداع بكل اشكاله وحرية نشره وتوزيعه دون قيد أو تمييز، والحق في الثقافة للجميع وضرورة اعتبارها مصلحة عامة، وحماية حقوق التأليف والملكية الأدبية والفنية، والحق في حرية التفكير والابتكار وحماية المبدعين والمفكرين من شتى الاكراهات، والحق في البحث

العلمي والحرية الاكاديمية، وحرية الاعلام والنشر، والحق في النفاذ الى المعلومة والوصول الى المعرفة.

إن احتفالية لجنة حقوق الإنسان العربية هذا العام تأتي في ظل أزمة صحية عالمية مروعة وغير مسبوقة، فمع تفشي فايروس الكورونا (COVID-19) تواجه الإنسانية تهديدا خطيرا للحق في الحياة والصحة في كل مكان من العالم، وهو ما يمثل اختبارا حقيقيا وعميقا لمدى ايمان المجتمع الدولي ودوله ومؤسساته بكرامة الإنسان واحترام حقوقه، ويمثل في الوقت نفسه فرصة لاستخدام معايير حقوق الإنسان في مواجهة هذه الأزمة الإنسانية وتعزيز فاعلية التصدي لها.

إن لجنة حقوق الإنسان العربية تثمن التدابير التي اتخذتها الدولة العربية لمنع انتشار فايروس الكورونا ومكافحته، وذلك في سبيل حماية حق مواطنيها والمقيمين على أراضيها في الحياة والصحة، وتحثها على تعزيز التعاون فيما بينها، ومع المجتمع الدولي بكافة اطرافه؛ إعمالا لمبدأ التضامن والتعاون الدولي الذي أكدت عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتبرز الحاجة الملحة إليه في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى.

وتذكر لجنة حقوق الإنسان العربية بأهمية أن تكون تدابيرها المتخذة في مجال منع انتشار الفايروس متسقة مع معايير حقوق الإنسان، سيما وأن هذه المعايير تقدم توجيهات ارشادية من شأنها أن تعزّز جهود التصدي لانتشار الفايروس بشكل فعّال، وفي مقدمتها: أن تتخذ جميع التدابير دون تمييز من أي نوع والتصدي لكره الأجانب والوصم، مع التركيز على أن يكون الحجر الصحي الذي يقيّد الحق في حرية التنقل متناسبا مع المخاطر وضرورياً للغاية ومحدودا زمنيا وآمنا. كا يجب حماية حقوق الأشخاص الخاضعين للحجر الصحي، بما في ذلك حقهم في الغذاء والمياه النظيفة، والمعاملة الإنسانية، والوصول إلى الرعاية الصحية، والحق في الحصول على معلومات، وفي حرية التعبير.

وتشير لجنة حقوق الإنسان العربية الى ضرورة وفاء الدول العربية بواجبها في حماية الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا في مثل هذه الظروف التي تستدعي موائمة تدابيرها مع الحماية الخاصة لهذه الفئات؛ كونها الأكثر عرضة لهذه العدوى، وبشكل خاص: المرأة، وذوي الإعاقة، وكبار السن، والأشخاص المحرومين من حريتهم، وذوي الدخل المحدود.

وتنوه لجنة حقوق الإنسان العربية الى ضرورة أن تأخذ الدول العربية بعين الاعتبار التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لتدابير منع انتشار الفايروس على حياة مواطنيها والمقيمين في أراضيها، وتوجيه سياساتها ومواردها للتخفيف من هذه التداعيات في ظل أزمة قد تطول زمنيا، عدا عن توعية مواطنيها بأهمية التضامن لمواجهة التداعيات غير المقصودة، وتشجيعهم على المشاركة في التدابير المتخذة لحماية صحتهم وصحة مجتمعاتهم، وأن تضمن الدول وصول جميع المعلومات ذات الصلة إلى الجميع من دون أيّ استثناء، لتعزيز الثقة بالتدابير الحكومية ومواجهة المعلومات الخاطئة التي يمكن أن تقوض جهود منع انتشار الفايروس.

وتدعو لجنة حقوق الإنسان العربية الدول العربية إلى ضرورة الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان وغيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالاستجابة لحالات الطوارئ العامة التي تتطلب تقييد الحقوق والحريات، إذا كانت هذه القيود تستوفي مبادئ الضرورة والتناسب والشرعية فقط؛ فانتهاكات حقوق الإنسان تعرقل، بدلا من أن تسهل، الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة، وتقوض فعاليتها.

كما تدعو لجنة حقوق الإنسان العربية المجتمع الدولي بجميع دوله وهيئاته الدولية والإقليمية، في ظل تحول العالم الى قرية صغيرة بفعل العولمة الاقتصادية والتطور العلمي والتقني، إلى تطوير استراتيجية عالمية للاستجابة للتحديات والأزمات العالمية تحترم حقوق الإنسان وتحميها وتساهم في إعمالها، وفي القلب منها الازمات

الصحية الطارئة التي كشفت الهشاشة العالمية واصبحت تتكرر بصورة منتظمة خلال العقدين الماضيين.

ملحق رقم (5) نص التصريح الإعلامي للجنة بشأن التدابير التي اتخذتها الدولة العربية لمنع انتشار فايروس كورونا ومكافحته.

تصريح صحفي

لرئيس لجنة حقوق الإنسان العربية

المستشار محمد الضاحي

بشأن التدابير التي اتخذتها الدولة العربية لمنع انتشار فايروس الكورونا ومكافحته

أشاد المستشار محمد الضاحي رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) في تصريح صحفي اليوم، بالتدابير التي اتخذتها الدولة العربية لمنع انتشار فايروس الكورونا ومكافحته، وذلك في سبيل حماية حق مواطنيها والمقيمين على أراضيها في الحياة والصحة.

وصرح المستشار الضاحي بأن العالم يشهد حاليا أزمة صحية خطيرة نتيجة تفشي فايروس الكورونا (COVID–19)، وهو ما يفرض على المجتمع الدولي بكافة أطرافه وأشخاصه: دولا ومنظمات حكومية وغير حكومية، تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها لمواجة هذه الأزمة الإنسانية؛ إعمالا لمبدأ التضامن الدولي الذي أكدت عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبرزت الحاجة الملحة إليه في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى.

وأكد الضاحي في تصريحاته على أهمية أن تكون جميع التدابير المتخذة من جانب الدول العربية في مجال منع انتشار الفايروس متسقة مع معايير حقوق الإنسان، سيما وأن هذه المعايير تقدم ارشادات من شأنها تعزيز جهود التصدي لانتشار الفايروس، كأن تتخذ جميع التدابير دون تمييز من أي نوع، وأن يكون الحجر الصحي الذي يقيّد الحق في حرية التنقل متناسبا مع المخاطر وآمنا وضرورياً للغاية ومحدودا زمنيا. وطالب الضاحي بكفالة حقوق الأشخاص الخاضعين للحجر الصحي، وبخاصة حقهم في الغذاء والمياه النظيفة، والمعاملة الإنسانية، والوصول إلى الرعاية الصحية، والحصول على معلومات، وحرية التعبير.

وذكَّر المستشار الضاحي الدول العربية بضرورة الوفاء بواجبها في حماية الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا في مثل هذه الظروف؛ كونها الأكثر عرضة لهذه العدوى، وبشكل خاص: الأشخاص المرضى

بالأمراض المزمنة، وكبار السن، وذوي الإعاقة، والأشخاص المحرومين من حريتهم، وذوي الدخل المحدود وغيرهم.

ودعا المستشار الضاحي الدول العربية الى ضرورة أخذ التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لتدابير منع انتشار الفايروس على حياة مواطنيها والمقيمين في أراضيها بعين اعتبارها، وتوجيه سياساتها ومواردها للتخفيف من هذه التداعيات في ظل أزمة يتوقع أن تطول زمنيا.

ونوه المستشار محمد الضاحي الى أهمية تكثيف الدول العربية لجهودها المبذولة في مجال توعية مواطنيها والمقيمين على ارضيها، وكذلك ضرورة اشراك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها من أصحاب المصلحة والمعنيين، في هذه الجهود التوعوية لمنع انتشار الفايروس والوقاية منه.

وأكد الضاحي في تصريحه على أهمية التضامن الاجتماعي بين المواطنين لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تدابير منع انتشار الفايروس، وبخاصة فيما يتعلق بوقف العمل والالتزمات الناشئة عن ذلك، وهو ما يتطلب من الدول العربية اشراك مواطنيها في وضع التدابير المتخذة لحماية صحتهم وصحة مجتمعاتهم، وتعزيز الثقة بالتدابير الحكومية ومواجهة المعلومات الخاطئة التي يمكن أن تقوض جهود منع انتشار الفايروس.

ولفت المستشار الضاحي انتباه الدول العربية إلى ضرورة الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان وغيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بخصوص اعلان حالات الطوارئ العامة التي تتطلب تقييد الحقوق والحريات، وضرورة أن تكون هذه القيود مستوفية لمبادئ الضرورة والتناسب والشرعية؛ وخصوصا أن كفالة وحماية حقوق الإنسان تسهم في نجاح تدابير منع انتشار الفايروس وفعاليتها.

وناشد المستشار الضاحي في ختام تصريحه المجتمع الدولي بجميع دوله وهيئاته الدولية والإقليمية، في ظل تحول العالم الى قرية صغيرة بفعل العولمة الاقتصادية والتطور العلمي والتقني، إلى تطوير استراتيجية عالمية واقليمية ووطنية للاستجابة للتحديات والأزمات العالمية تحترم حقوق الإنسان وتحميها وتساهم في إعمالها، وفي القلب منها الازمات الصحية الطارئة التي كشفت الهشاشة العالمية واصبحت تتكرر بصورة منتظمة خلال العقدين الماضيين.

انتهـــــــــــــــى

<u>ملحق رقم (6) نص البيان الإعلامي للجنة بشأن المقترحات والتوصيات التي قد تشكل خارطة طريق بشأن اعتماد تدابير تسهم في التصدي لوباء فايروس كورونا المستجد (كوفيد 19) من منظر الميثاق العربي لحقوق الإنسان.</u>

تصريح صحفي

لرئيس لجنة حقوق الإنسان العربية المستشار محمد خالد الضاحي

بشأن مقترحات التصدي لوباء فايروس كورونا المستجد كوفيد 19 وتداعياته من منظور حقوق الإنسان

أشاد رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) المستشار محمد خالد الضاحي في تصريح صحفي اليوم، بالتدابير التي اتخذتها الدولة العربية لمنع انتشار وباء فايروس الكورونا كوفيد 19 ومعالجة تداعياته الإقتصادية والاجتماعية التي لها آثار واسعة على تمتع الإنسان بحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية والصحية.

وقال المستشار محمد الضاحي أن وباء فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 فرض حالة طوارئ صحية غير مسبوقة في جميع دول العالم، ومنها الدول العربية التي فرضت عليها تحديات جديدة، سواء من حيث التدابير الصحية أو من حيث قدراتها الاقتصادية، وبخاصة أن المنطقة العربية كانت تعاني أصلا قبل انتشار ذلك الوباء من صراعات سياسية ونزاعات مسلحة، أضافة الى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والمديونية والدخول الضئيلة والعمالة غير النظامية، وهو ما يجعل التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لهذا الوباء مصدر قلق كبير على الآجال الفورية والمتوسطة والبعيدة المدى.

وشدد المستشار الضاحي على ضرورة اتساق سياسات الدول العربية وتوجيه مواردها المالية بشكل يواءم ويتفق مع الاحترام والإعمال الكامل لحقوق الإنسان، فوباء فايروس كورونا هو قضية صحية في الأساس، مؤكدا على أن نهج حقوق الإنسان يمثل مقياسا معياريا لنجاح الدول في تنفيذ استراتيجيتها الصحية في التصدي لهذا الوباء والتخفيف من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقا من أحكام الميثاق العربي لحقوق الانسان، قدم رئيس اللجنة المستشار محمد الضاحي للدول العربية، جملة من التوصيات والمقترحات التي قد تشكل خارطة طريق بشأن اعتماد تدابير تسهم في منع

انتشار العدوى بشكل فعال، وتساعدها في الوقت ذاته على الوفاء بالتزاماتها القانونية المنصوص عليه في الميثاق، وأهمها.

1. اتخاذ جميع التدابير العاجلة التي قد تكون ضرورية لحماية الحق في الحياة والحق في الصحة لجميع الأشخاص وفقا لتوصيات منظمة الصحة العالمية في هذا الخصوص.
2. التزام جميع التدابير والسياسات والاستراتيجيات المقررة في التعامل مع والوباء وعواقبها بالمعايير الدولية والاقليمية لحقوق الانسان، والتي هي معايير عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة بموجب المادة الأولى (الفقرة الرابعة) من الميثاق.
3. التزام الدول التي اعلنت حالة الطوارئ الاستثنائية بأحكام المادة الرابعة من الميثاق خاصة، وكذلك بأحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان التي هي طرف فيها، ويضع القانون الدولي لحقوق الانسان شروطا معينة لمنع استخدام تدابير حالة الطوارئ بشكل غير قانوني متسببة في انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما أن هدف تدابير حالة الطوارئ هو تحقيق الامتثال الصارم لأهداف الصحة العامة أصلا.

وفي هذه النقطة، ذكر المستشار محمد الضاحي الدول العربية التي اعلنت حالة الطوارئ الاستثنائية بضرورة إبلاغ الدول الأخرى الأطراف في الميثاق لتبادل الخبرات عن طريق الأمين العام لجامعة الدول العربية بالأحكام والتدابير التي أُتخذت. كما حث الدول العربية الأخرى التي ليست طرفاً في الميثاق الى تبني نفس الممارسة، كضمانة لحماية الحقوق والحريات أثناء التعليق، وكممارسة فُضلى في إظهار التضامن والتعاون العربي فيما يتعلق بالتدابير التي يمكن اعتمادها للتعامل مع حالات الطوارئ.

التزام القائمين بالتدابير بمبدأ المساواة وعدم التمييز في الوصول والحصول على السلع والخدمات الصحية، ولا سيما الفئات الأكثر عرضة لخطر الإصابة، مثل: أخصائيو الرعاية الصحية وكبار السن والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة. كما ينبغي النظر في اتباع نهج يضمن احترام حقوق الفئات الضعيفة بشكل خاص والتخفيف من تأثيرات الجائحة عليهم.

4. اتخاذ التدابير التي تهدف الى ضمان حصول جميع العمال على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية بوصفهم من الشرائح الاكثر تضررا وتعرضاً لخطر الوباء وعواقبه، فمن الأهمية تمكين توفير الدخل الذي يمكنهم من العيش الكريم جراء الامتثال لتدابير الاحترازية والحماية أثناء والوباء، بما في ذلك تقديم الإعانات والمساعدات الاقتصادية الأخرى. كما يجب حماية الأشخاص الذين يجب أن يستمروا في العمل من مخاطر العدوى، بالإضافة الى توفير الحماية الكافية للوظائف والأجور.
5. مراجعة التدابير المتخذة لمنع انتشار الفايروس وتقييم اثرها ونتائجها بشكل مستمر وفقا لمعايير الشفافية والشمولية، وبالتالي إجراء التعديلات عليها حسب الضرورة، بما يضمن اتساقها مع مبادئ حقوق الإنسان، وهو ما يتطلب تطوير الحوارات الوطنية بمشاركة الخبراء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني وغيرها من اصحاب المصلحة.
6. التأكد من موافقة وإبلاغ جميع الأشخاص المصابين والذين يخضعون للرعاية الصحية من فايروس كورونا بالإجراءات والمضاعفات التي قد تنجم لهم في حالة إجراء التجارب العلمية والطبية والمحافظة علي حماية خصوصيتهم وبياناتهم الشخصية بحيث تشمل جميع الشرائح الاجتماعية في المجتمع.
7. ضمان وجود آليات للمساءلة والوصول إلى العدالة في مواجهة الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان في سياق التصدي للجانحة وعواقبها في استقلال الأزمات والكوارث، بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد التي تشتد الحاجة إليها في مجالين مهمين: المشتريات العامة وإدارة صناديق التبرعات في القطاع الخاص
8. الامتناع عن تقييد عمل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يؤدون وظيفة رئيسية أثناء حالة طوارئ الصحة العامة من خلال الإبلاغ عن أعمال الدولة ورصدها فيما يتعلق بالوباء والانتهاكات المحتملة لحقوق الانسان.
9. التزام السياسة المالية بتعبئة الموارد المتاحة بأقصى حد ممكن، وإعادة التوزيع المنصف للمالية العامة، وبما يؤدي الى زيادة مخصصات الانفاق العام على الصحة. اضافة الى اتخاذ تدابير

التخفيف الاقتصادية، بما فيها تقديم الاعفاءات وتقليص نسب الضرائب والرسوم، بالنظر إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة الخطيرة التي قد تنجم عن أزمات الأوبئة .

10. التزام القطاع الخاص باحترام حقوق الإنسان ومساءلته عن الانتهاكات المحتملة لحقوق العمال؛ إذ يجب على الشركات والمؤسسات أن تسترشد في سلوكها بمبادئ حقوق الإنسان المعمول بها، وأن تؤدي دور محوري في مواجهة الجائحة وتداعياتها، مع حماية الحق في الحياة والسلامة البدنية ومنع احتكار الأدوية واللقاحات والأمصال والتلاعب في اسعارها.

11. تبادل الممارسات الدولية الفضلى في سياق التعامل مع والوباء وعواقبها وفقًا لقواعد لقانون الدولي لحقوق الانسان، أضافة الى تعزيز التعاون والتضامن الدولي من خلال تعليق أو تخفيف اعباء الديون الخارجية ورفع العقوبات الاقتصادية التي يمكن أن تُضعف أو تُعرقل جهود الدول في مجال حماية حقوق الإنسان؛ كما يسهل ذلك شراء المعدات الطبية الأساسية ويسمح بزيادة الإنفاق العام على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأخرى لمواجهة تداعيات فايروس كورونا.

واختتم المستشار محمد الضاحي تصريحه بأن لجنة حقوق الانسان العربية تتابع التدابير التي تتخذها الدول العربية في سياق التصدي للوباء واحتواء تداعياته الاقتصادية والاجتماعية، موضحاً أن اللجنة على أتم الاستعداد لتقديم المساعدة الفنية للدول العربية جميعها بالتعاون مع الشركاء الاقليميين والدوليين والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية من أجل صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات والاستراتيجيات المصممة لمكافحة الوباء في العالم العربي انطلاقا من نهج حقوق الإنسان.

ملحق رقم (7) نص البيان الإعلامي للجنة بشأن التصريحات التي أدلى بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن الديانة الإسلامية وإعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

تصريح المستشار محمد خالد الضاحي

رئيس لجنة حقوق الانسان العربية

بشأن تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من الإسلام ونشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم

تدين لجنة حقوق الإنسان العربية التصريحات التي أدلى بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن الديانة الإسلامية ووصفها بأنها "ديانة تعيش اليوم أزمة في كل مكان في العالم"، وإعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، وذلك على خلفية مقتل معلم فرنسي عرض أمام طلابه صورا كرتونية مسيئة للرسول الكريم.

وأعرب المستشار محمد خالد الضاحي رئيس لجنة حقوق الانسان العربية التابعة لجامعة الدول العربية عن بالغ قلقه من هذه التصريحات غير المسؤولة للرئيس الفرنسي، والتي تعد شكلا من أشكال خطاب الكراهية التي تستهدف بالاستهزاء الدين الإسلامي واهانة رمزه الذي يحظى بحب واحترام وتبجيل المسلمين في كل العالم.

وأوضح الضاحي أن هذه التصريحات تحمل في طياتها نظرة استعلائية ورؤية دونية للمسلمين في العالم بشكل عام، وللمسلمين المواطنين في الدولة الفرنسية بشكل خاص، فضلا عن أنها تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي لحقوق الإنسان وبخاصة المادة (20) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وذلك بالنظر إلى أنها تشكل جرائم كراهية وتمييز وتحريض على العداوة والعنف على أساس المعتقد الديني.

وأكد الضاحي أن هذه التصريحات تعكس عدم فهم الرئيس الفرنسي لمنظومة الحقوق والحريات والمبادئ الأساسية للعدالة، إضافة الى عدم إدراكه لحدود حرية الرأي والتعبير وهو حرية غير مطلقة، بل وتخضع ممارستها لواجبات خاصة وما يقابلها من مسؤوليات، وتقوم على مبدأ تجنب

إلحاق الضرر بالآخرين واحترام حقوقهم وفقا لنص التعليق العام رقم (34) الصادر عن اللجنة المعنية لحقوق الانسان في عام 2011 بخصوص تفسيرها للمادة (19) الخاصة بحرية الرأي والتعبير من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما أن هذه التصريحات تخالف حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2018/10/25 في (الشكوى رقم 12/34850) والذي أكد على أن مثل هذه التصريحات هي بمثابة تجاوز للحد المسموح به في النقاش العام وضرورة حماية حقوق الاخرين في الشعور الديني والحفاظ على السلام الديني في المجتمع.

هذا وقد حمَّل الضاحي الرئيس الفرنسي المسؤولية القانونية عن تصريحاته بصفته يتكلم باسم الدولة الفرنسية بحكم وظيفته، وهي تصريحات تمثل جريمة يعاقب عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان. داعيا إياه الى تقديم الاعتذار لكافة المسلمين في العالم والى أبناء وطنه بشكل خاص عما صدر منه من تصريحات جرحت مشاعرهم الدينية. كما دعاه الى وقف هذه التصريحات المسيئة وعدم تكرارها لاعتبارات سياسية وفكرية من شأنها أن تعزز ثقافة الكراهية والعنصرية والتطرف والعنف بأسبابه المختلفة في وقت يعمل فيه العالم بكل طاقته لوقف مثل هذه التصريحات.

وشدد الضاحي على أن البشرية تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق التضامن والتسامح واحترام التنوع الثقافي والديني وتعزيز الحوار على جميع المستويات، كما حث المجتمع الدولي عامة والدول العربية والإسلامية خاصة على تعزيز الجهود الدولية الرامية الى تشجيع خطاب التسامح والتصدي لخطاب الكراهية والقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين، علاوة على تفعيل الأدوات القانونية الدولية التي تمنع التعصب الديني وتعاقب مرتكبيه عملا بأحكام المادة (20) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ملحق رقم (8) نص البيان الإعلامي الصادر عن اللجنة في هذه ذكرى الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان.

بيان صحفي
صادر عن لجنة حقوق الإنسان العربية
بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان
10 ديسمبر 2020

تؤكد لجنة حقوق الإنسان العربية على القيمة الكبيرة المرتبطة بالاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 كانون الأول/ديسمبر من كل عام، وهو اليوم الذى اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأشار السيد المستشار/محمد الضاحي رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية إلى أن الاحتفاء السنوي يعد فرصة هامة للتذكير بأهمية هذه الوثيقة التاريخية، التي أعلنت حقوقا غير قابلة للتصرف لكل شخص الحق في أن يتمتع بها كإنسان، وأكدت على قيم ومبادئ المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية، ويعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللبنة الأولى التي يقوم عليها النظام الدولي لحقوق الإنسان بشكله وسماته المعاصرة.

إن احتفاء العالم هذا العام باليوم العالمي لحقوق الإنسان، يأتي في ظل أزمة صحية عالمية خطيرة، نظراً لتفشي فايروس الكورونا (COVID-19)، الذي تواجه الإنسانية بسببه تهديدا خطيرا في كل بقاع العالم لأهم الحقوق الإنسانية بمعناه الواسع وهو الحق في الحياة، مما يمثل اختبارا حقيقيا وعميقا لمدى ايمان المجتمع الدولي ودوله ومؤسساته بكرامة الإنسان واحترام حقوقه، ويمثل في الوقت نفسه فرصة لاستخدام معايير حقوق الإنسان في مواجهة هذه الأزمة الإنسانية وتعزيز فاعلية التصدي لها.
إن لجنة حقوق الإنسان العربية تثمن الجهود التي اتخذتها الدول وجامعة الدول العربيـــة ومنـــظمة الأمم المتحدة، لمنع انتشار فايروس كورونا ومكافحته، وتؤكد على أهمية تعزيز

التعاون فيما بينها إعمالا لمبدأ التضامن والتعاون الدولي الذي تبرز الحاجة الملحة إليه في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى.

وتذكر لجنة حقوق الإنسان العربية بأهمية أن تكون الجهود والتدابير المتخذة في مجال مكافحة الفايروس ومنع انتشاره، متسقة مع معايير حقوق الإنسان، مع ضرورة حماية الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا في مثل هذه الظروف التي تستدعي موائمة التدابير المتخذة مع الحماية الخاصة لهذه الفئات، كما تأمل اللجنة في أن يحصل الجميع على اللقاح الخاص بهذا الفايروس – حال توفره – دون إبطاء أو إستثناء.
وتنوه لجنة حقوق الإنسان العربية الى ضرورة أن تأخذ الدول بعين الاعتبار التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لتدابير منع انتشار الفايروس على حياة مواطنيها والمقيمين في أراضيها، وتوجيه سياساتها ومواردها للتخفيف قدر الإمكان من هذه التداعيات، والتوعية بأهمية التضامن لمواجهة التداعيات، والتشجيع على المشاركة في التدابير المتخذة للحماية، مع ضمان وصول جميع المعلومات ذات الصلة إلى الجميع من دون أيّ استثناء، لتعزيز الثقة بالجهود والتدابير ومواجهة المعلومات الخاطئة التي يمكن أن تقوض جهود منع انتشار الفايروس.

كما تدعو لجنة حقوق الإنسان العربية المجتمع الدولي بجميع مكوناته، في ظل تحول العالم الى قرية صغيرة بفعل العولمة الاقتصادية والتطور العلمي والتقني، إلى تطوير استراتيجية عالمية للاستجابة للتحديات والأزمات العالمية تعزز التضامن والتعاون الدولي وتحترم حقوق الإنسان وتحميها وتساهم في إعمالها، وفي القلب منها الازمات الصحية الطارئة التي أصبحت تتكرر بصورة منتظمة خلال العقدين الماضيين.

ملحق رقم (9) ورقة المستشار محمد الضاحي (رئيس اللجنة) حول "جهود لجنة حقوق الانسان العربية في مكافحة الاتجار بالبشر" في ورشة عمل "الجهود الوطنية والإقليمية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر" التي نظمتها جامعة الدول العربية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في القاهرة يوم 2020/2/10.

مداخلة المستشار/ محمد الضاحي (رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية)

بعنوان

"جهود لجنة حقوق الانسان العربية في مكافحة الاتجار بالبشر"

مقدمة الى ورشة العمل الاقليمية العربية حول (الجهود الوطنية والاقليمية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر) ضمن اعمال الجلسة الثانية المعنونة (الجهود الاقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر)

جامعة الدول العربية –القاهرة، 10 فبراير 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السفيرة الدكتورة/ هيفاء ابو غزالة، الامين العام المساعد– رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية

سعادة الاستاذ/ اسامة سليمان الذويخ، رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان

سعادة السيدة/ كريستينا ألبرتين، الممثل الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

السيدات والسادة، الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

تسعدني المشاركة باسم لجنة حقوق الإنسان العربية في ورشة العمل الاقليمية العربية التي تعقد اليوم بحضور هذا الجمع الكريم من ممثلي الدول العربية والمنظمات الدولية والاقليمية والمختصين واصحاب المصلحة، حول الجهود الوطنية والاقليمية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وأن أقدم إليكم مداخلتي حول جهود لجنة حقوق الانسان العربية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

وبداية، أود أن أشير الى أن لجنة حقوق الانسان العربية هي الآلية العربية الحقوقية الإقليمية المنبثقة عن الميثاق العربي لحقوق الانسان الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية في القمة العربية المنعقدة في مدينة تونس عام 2004، والذي دخل إلى حيز النفاذ عام 2008، وقد بلغ عدد الدول الاطراف في الميثاق العربي لحقوق الانسان حتى تاريخه ستة عشرة دولة عربية، ونأمل أن تصادق الدول العربية الستة الباقية خلال الفترة القريبة حتى يكتمل العقد الحقوقي العربي. وكذلك نأمل ان يدخل النظام الاساسي للمحكمة العربية لحقوق الانسان قريبا حيز النفاذ، وهذا يضع على عاتقنا جميعا– كممثلين عن منظومة العمل العربي المشترك – مسؤولية كبرى في حث الدول العربية على المصادقة على هذه الصكوك العربية المعنية بحماية حقوق الانسان.
كما أود الاشارة الى أن لجنة حقوق الانسان العربية خلال السنوات الإحدى عشر الماضية قد تمكنت من إصدار ملاحظاتها وتوصياتها الختامية على (16) تقريرا أوليا ودوريا قدمتها الدول الأطراف، وهذه الملاحظات والتوصيات هي وثائق علنية متاحة لجميع المهتمين على الموقع الالكتروني للجنة، وتمثل مقياسا لمدى احترام وحماية وإعمال الدول الاطراف للحقوق والحريات المنصوص عليها في أحكام الميثاق، وهي بالمناسبة تشمل كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الحضور الكرام،

لا داعٍ للقول بأن مكافحة الرق والاتجار بالبشر موضوع ندوتنا اليوم، هو أحد الحقوق الأساسية التي أكدت عليها المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الانسان، ومن ضمنها الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والذي أفرد المادة (10) منه التي تنص على: " (1) يحظر الرق والاتجار بالأفراد في جميع صورهما ويعاقب على ذلك. ولا يجوز باي حال من الاحوال الاسترقاق والاستعباد. (2) تحظر السخرة والاتجار بالأفراد من اجل الدعارة أو الاستغلال الجنسي أو استغلال دعارة الغير أو أي شكل آخر أو استغلال الاطفال في النزعات المسلحة". عدا عن أن هذا الحق يرتبط ارتباط وثيق بكرامة الإنسان التي أكدتها ديباجة الميثاق نفسه، ويرتبط بمبادئ وحقوق أخرى نص عليها، كمبدأ المساواة وعدم التمييز بين البشر (المادة 3)، وحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة او الحاطة بالكرامة (المادة 8)، وحظر اجراء التجارب البشرية او العلمية على أي شخص او استغلال أعضائه دون رضائه الحر وحظر الاتجار بالأعضاء البشرية (المادة 9) والحق في العمل الحق في المحاكة العادلة (11–23) وضمان الحرية الضرورية

للعمال (المادة 34) وغيرها من حقوق وحريات تضمنها الميثاق. علما بان الميثاق نفسه أكد على أن حظر الرق والسخرة والاتجار بالافراد (المادة 10) تعتبر من الحقوق المطلقة التي لا يجوز تقييدها او التحلل منها في حالات الطوارىء الاستثنائية التي تهدد حياة الامة والمعلن عنها رسميا بموجب المادة الرابعة من الميثاق، كما لا يجوز تعليق الضمانات القضائية اللازمة لحماية هذا الحق.

ولذلك، كانت اللجنة حريصة في فحصها لتقارير الدول العربية الاطراف التي قدمت إليها خلال السنوات الماضية على قياس مدى إعمال هذه الدول وحمايتها وكفالتها لمنع الاتجار بالبشر على المستوى الوطني، وتوجيه الملاحظات والتوصيات الختامية الكفيلة بمراجعة التشريعات النافذة ذات المضامين السلبية، وتبني سياسات وخطط وتدابير تنسجم مع حماية هذا الحق. وكان من أهم توصيات اللجنة:

- تأسيس هيئة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص
- تبني التعديلات القانونية اللازمة لتجريم عمليات بيع الأطفال بغرض التبني غير القانوني.
- حماية حقوق ضحايا الاتجار بالأشخاص.
- تكثيف جهود التدريب والتثقيف لموظفي إنفاذ قانون الاتجار بالأشخاص.
- تفعيل عمل اللجنة الوطنية للوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته.
- تكثيف الجهود لمنع ظاهرة استقدام واستخدام الأطفال لغرض التسول، والنظر في التعاون مع بلدانهم في هذا الشأن.

الحضور الكريم،

إن حالات النزاع والأزمات السياسية والأوضاع الأمنية غير المستقرة وحالات النزوح الداخلي واللجوء والهجرة التي شهدتها العديد من الدول العربية خلال السنوات الماضية شكلت تحديا كبيرا للجهود المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، علاوة على أن سياسات الخصخصة والتكيف الهيكلي وما تبعها من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وهو ما يزيد الحاجة الماسة الى أن تخرج ندوتنا اليوم عن برنامج عمل كفيل بإعمال هذه الحق، حتى لا يكون حوارنا مجرد حديث عابر. كما إن تعدد وتنوع الجهات والهيئات الممثلة في ندوة اليوم يتيح تعدد الزوايا والرؤى التحليلية بشأن

المعايير المحددة التي يمكن تنفيذها واستخدامها لقياس التقدم المحرز في جهود مكافحة الاتجار بالبشر، كما سيساهم ذلك من دون شك في إثراء محاور الندوة على نحو كبير. وأتمنى بالنيابة عن لجنة حقوق الإنسان العربية أن تشهد جلسات الورشة مناقشات مثمرة ومفيدة تعين الدول العربية على بلورة تشريعات واستراتيجيات وسياسات وطنية تلتزم بمعايير حقوق الإنسان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ملحق رقم (10) مداخلة المستشار محمد الضاحي (رئيس اللجنة) في أعمال الدورة السابعة والاربعين للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التي عقدت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة خلال الفترة 11-2020/2/13.

كلمة المستشار محمد الضاحي

رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية

اعمال الدورة العادية (47) للجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان

جامعة الدول العربية- القاهرة، 11-2020/2/13

بند الميثاق العربي لحقوق الانسان

سعادة الأستاذ/ أسامة الذويخ – رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

السيدات والسادة أعضاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان الموقرين

تحية طيبة وبعد،،

يطيب لي أن أشارك اليوم في اجتماعات الدورة السابعة والأربعين للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان لاستعراض عمل لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) ضمن البند الخامس على جدول أعمال اللجنة العربية الدائمة والخاص بالميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وأود في البداية أن أعبر عن شكري وتقديري للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وجهودها على مدى العقود الماضية بوصفها الجهاز الرئيسي لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، تلك الجهود التي أثمرت الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذى تنبثق عنه لجنة حقوق الإنسان العربية. وكذلك ما تحظى به لجنة الميثاق من دعم اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان والحفظ عليها كآلية عربية اقليمية مستقلة لتعزيز وحماية حقوق الانسان في عالمنا العربي.

وأود الإشارة لأهمية هذا الاجتماع الذي يأتي وقد مر (16) عاما على إقرار الميثاق العربي لحقوق الإنسان في القمة العربية بتونس العام 2004، وكذلك مرور (11) سنة على تأسيس لجنة الميثاق.

السيدات والسادة المحترمين

لقد ناقشت لجنة الميثاق تقارير عشرة دولة أطراف هي: (الأردن، الجزائر، البحرين، قطر، الامارات، العراق، لبنان، السودان، السعودية، الكويت)، حيث قدمت هذه الدول التقرير الأولي، كما قدمت كل من

(الاردن، الجزائر، البحرين، قطر، الامارات، الكويت) تقريرها الدوري الأول عقب مرور الأجل المحدد في الميثاق لتقديم التقرير. وتستعد اللجنة في الفترة الزمنية القادمة لمناقشة التقرير الدوري الاول لدولة الكويت الذي تسلمته في نهاية شهر ديسمبر من عام 2019. وعلى امتداد مسيرة اللجنة تطور عمل اللجنة في معالجة التقارير الواردة من الدول الأطراف، وتطورت معها الملاحظات والتوصيات الختامية كمًا ونوعًا، وتعمل اللجنة من خلال الملاحظات والتوصيات الختامية، وكذلك من خلال الحوار التفاعلي مع الدول الأطراف على ضمان التزام الدول بأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وتشكل هذه الملاحظات والتوصيات الختامية اجتهادا رصينا لبلورة معايير عربية لحقوق الإنسان.

وكما تعلمون، أصبحت اللجنة تتمتع بمكانة أدبية مرموقة بفضل المعالجة المهنية المستقلة لتقارير الدول الأطراف في الميثاق، وأغتنم هذه الفرصة لأدعو الدول الأطراف التي لم تقدم تقريرها الأولي الى تقديمه، كما أدعو الدول التي قدمت تقريرها الأولي الى تقديم تقريرها الدوري الأول، وتلك التي حان موعد تقديمها الدوري الثاني الى تقديمه.

وأود أن اثمن ايداع الجمهورية الاسلامية الموريتانية وجمهورية مصر العربية لوثائق انضمامها ومصادقتها على الميثاق العربي على التوالي لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وفقا لنص المادة (49) من الميثاق. واغتنم هذه مناسبة اجتماعكم لدعوة الدول العربية التي لم تصادق بعد على الميثاق إلى المصادقة أو الانضمام إليه من أجل استكمال عقد حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية.

أيها الأخوة والأخوات

أننا في لجنة حقوق الإنسان العربية نتطلع للتعاون مع اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان في عدد من القضايا والانشغالات ومنها:

أولاً: استكمال انضمام الدول التي لم تصادق حتى الآن على الميثاق، فكما تعلمون، فإن عدد الدول التي صادقت على الميثاق 16 دولة عربية. وتأمل اللجنة من لجنتكم الموقرة وكذلك من الدول الأطراف، تشجيع الدول العربية غير الأطراف في الميثاق على المصادقة عليه أو الانضمام له. وهناك خطوات تقدرها اللجنة لكل من الجمهورية التونسية والمملكة المغربية على صعيد المصادقة.

ثانياً: تشجيع الدول الأطراف على متابعة تنفيذ ملاحظات اللجنة وتوصياتها الختامية على التقارير التي تم فحصها وفقا لأحكام المادة (48) من الميثاق، وذلك من خلال اتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية

ومؤسسية وإدارية لتنفيذ هذه التوصيات في سياق تعزيز واحترام حقوق الإنسان وتنفيذ أحكام الميثاق. وقد تلقت اللجنة بوادر إيجابية من الدول لتنفيذ ما جاء بالملاحظات والتوصيات الختامية.

ثالثاً: تحث لجنة حقوق الإنسان العربية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان والدول الأطراف على النظر في تعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان، أو إضافة ملاحق إضافية تستجيب لتطور حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي، وبحيث يتكامل الميثاق ويترابط مع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، وفي ضوء الحاجة لتحديث المنظومة العربية لحقوق الإنسان، وفق أفضل الممارسات والتجارب في الأنظمة الإقليمية، وبما يضمن تفعيل حماية حقوق الإنسان في الوطن العربي.

رابعاً: حاجة اللجنة الى تأكيد ضمانات استقلاليتها الكاملة وفقا للمعايير والممارسات الفضلى في هذا الشأن، على نحو ما هو معمول به في الآليات التعاهدية الدولية والإقليمية لتحقيق المهام بالشكل الأمثل والقيام بدورها على أكمل وجه، وخاصة في ظل قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8436 المتخذ في دورته العادية رقم 152 بتاريخ 2019/9/10 حول وضعية لجنة حقوق الانسان العربية.

خامساً: تعزيز التعاون بين اللجنتين وبمشاركة الدول الأطراف في جهود لجنة الميثاق في كيفية وضع تعليقات عامة لتسهيل الفهم المشترك لبعض أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة المحترمين

لقد أظهرت عملية فحص التقارير المتواترة من الدول إلى اللجنة وكذلك الملاحظات والتوصيات الختامية، أن هناك حاجة ماسة لتركيز النظر على عدد من القضايا يأتي في مقدمتها؛ مكافحة الإرهاب وأثره على حماية حقوق الإنسان أو ما يمكن تسميته "حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب"، وتعزيز جهود حظر التعذيب والحماية منه في التشريعات العربية، وتعزيز الحق في المحاكمة العادلة، وتعزيز جهود اعمال الحق في التنمية باعتباره من حقوق الإنسان الأساسية.

وختاما،،

فإنني أشير للمتغيرات الوطنية والإقليمية، حيث خطت بعض البلدان العربية خطوات ملموسة في مجال تعزيز واحترام حقوق الإنسان على مستوى تعديل وتحديث الدساتير الوطنية مما عزز الحقوق والحريات الأساسية، والتوازن بين السلطات في الدولة، أو استحداث محاكم دستورية، فضلا عن تسارع انتشار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مع الأخذ في الحسبان أيضا الأزمات الخطيرة التي تشهدها بعض البلدان العربية. وأقول إن هذه المتغيرات جميعها إيجابية كانت أو سلبية تدفعنا دفعا لتعزيز التعاون بين

الآليات العربية المعنية بحقوق الإنسان داخل الجامعة العربية والتشبث بالمنظومة العربية لحقوق الإنسان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

ملحق رقم (11) مداخلة المستشار محمد الضاحي (رئيس اللجنة) في أعمال الدورة في اعمال الدورة الاستثنائية للجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان التي عقدت عبر التطبيق الإلكتروني عن بعد يوم 2020/8/12 تحت عنوان "جائحة كوفيد 19: جهود جامعة الدول العربية في تعزيز وحماية حقوق الانسان في زمن الأزمة وما بعدها"

المستشار/ محمد خالد الضاحي

رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية

في أعمال الدورة الاستثنائية للجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان عبر منصة (Microsoft Teams)

تحت عنوان

"جائحة كوفيد –19: جهود الدول العربية في تعزيز وحماية حقوق الانسان في زمن الازمة وما بعدها"

2020/8/12

السيدات والسادة ممثلو الدول العربية المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بداية، يشرفني بوصفي رئيساً للجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان) أن أشارك معكم اليوم في أعمال هذه الدورة الاستثنائية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، والتي تهدف الى تعزيز الجهود العربية الرامية الى تعزيز وحماية حقوق الانسان في ظل جائحة كورونا وما بعدها.

أن لجنة حقوق الإنسان العربية تابعت التدابير التي اتخذتها الدولة العربية الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان في مجال منع انتشار فايروس كورونا، لما لهذه التدابير من علاقة مباشرة بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في أحكام الميثاق، وفي مقدمتها الحق في الحياة والحق في الصحة. وقد كانت اللجنة من أوائل الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الانسان التي طالبت باتساق هذه التدابير مع المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أصدرت لجنة حقوق الإنسان العربية بيانين اعلاميين، الأول: بشأن التدابير التي اتخذتها الدولة العربية لمنع انتشار فايروس الكورونا يوم 17 مارس 2020، والبيان الثاني بشأن مقترحات التصدي لجائحة فايروس كورونا وتداعياته من منظور حقوق الإنسان يوم 10 مايو 2020.

إن الميثاق العربي لحقوق الإنسان يقدم ارشادات من شأنها تعزيز جهود التصدي لانتشار فايروس كورونا، وكذلك توجيه التشريعات والسياسات والموارد وطنيا واقليميا في مجال معالجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية في ظل أزمة يتوقع أن تطول زمنيا.

وتغتنم لجنة حقوق الإنسان العربية هذا الاجتماع الإستثنائي لتوجيه الدعوة للدول العربية بمشاركة الشركاء الإقليمين والدوليين والمؤسسات العربية الوطنية والمنظمات غير الحكومية، الى تبني توصية باعداد دراسة تقيمية للتدابير التي اتخذتها في مجال التصدي لانتشار فايروس كورورنا ومواجهة تداعياته من منظور حقوق الإنسان، وذلك حتى يمكن استخلاص الخبرات والممارسات الفضلى الكفيلة بوضع وتطوير استراتيجية عربية للاستجابة الفعالة للتحديات والأزمات الطارئة، وبحيث تكون نواتها احترام وحماية حقوق الإنسان، وفي القلب منها الازمات الصحية الطارئة التي كشفت الهشاشة العالمية واصبحت تتكرر بصورة منتظمة خلال العقدين الماضيين.

السيدات والسادة الكرام،

في نهاية كلمتي، أود الاشارة الى الفقرتين (30) و(31) من تقرير "منظومة حقوق الانسان على المحك في زمن جائحة كورونا" الذي أعدته ادارة حقوق الانسان (السكرتيرة الفنية للجنة الدائمة لحقوق الانسان) ووزعته بناء على توجيه معالي الامين العام على مندوبيات الدول العربية في المذكرة رقم 5/1823/20. وإننا إذ نثمن ما نصت عليه الفقرة (30) بشأن تعزيز امكانية لجنة الميثاق لتمكينها من التفاعل بشكل استباقي واكثر فاعلية مع الازمات، فإننا نرى أن الفقرة (31) التى ترى أن دعم اللجنة يتأتى من انشاء صندوق مستقل خاص باللجنة وتعزيز امانتها الفنية وتكليف احد اعضائها بمهام امين السر وارساء مبدأ التخصص بين اعضاء اللجنة ليصبح كل منهم مختصا بحزمة معينة، لا يتسق مع أحكام الميثاق العربي لحقوق الانسان، وبخاصة الفقرة (7) من المادة (45) التي تنص على أن "تضع

اللجنة ضوابط عملها وأسلوب ودورية اجتماعاتها"، وكذلك الحال مع نص الفقرة (5) من المادة (46) من الميثاق التي تنص على أن "يوفر الأمين العام ضمن ميزانية جامعة الدول العربية ما يلزم من موارد مالية وموظفين ومرافق لقيام اللجنة بعملها بصورة فعالة". كما ان ما ورد في هذه الفقرة لا يتناغم مع آلية النظر في تقارير الدول الأطراف في الميثاق التي تضمنتها الخطوط الاسترشادية لاعداد التقارير وتقديمها، وهي تتماثل وتتطابق مع الممارسات الدولية الفضلى التي أخذت بها اللجان الدولية والاقليمية لحقوق الإنسان.

وفي هذا المجال، أود أن اذكر الدول الأطراف بالميثاق والأمانة العامة لجامعة الدولة العربية، بأهمية العمل على تعزيز دور لجنة حقوق الانسان العربية واستقلاليتها للقيام بدورها بشكل فعال، وهو ما يتطلب الانتهاء من تطبيق قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بشأن وضع لجنة حقوق الانسان العربية رقم 8385 بتاريخ 2019/3/6.

ولكم خالص الشكر على حسن الاستماع

*****